وزارة التعليم
Ministry of Education

جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن
Princess Nora Bint Abdul Rahman University

CSRWS

مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة

كوني واعية بحقوقك

إعداد

غادة سعد بن شبر

١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

يعد الاهتمام بالمرأة والوعي بحقوقها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية مقياساً لمدى تطور المجتمع ونموه، كما أصبح تقدم أي مجتمع مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمدى تقدم المرأة ومشاركتها في التنمية بمجالاتها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية. وتجلى هذا واضحاً عندما بدأت المحافل الدولية تظهر اهتماماً ملحوظاً بقضايا المرأة وإدماجها في عمليات التنمية المختلفة حيث إن للمرأة دوراً كبيراً في مختلف المجتمعات، لذلك كان من الضروري الاهتمام بوعي المرأة بحقوقها بوجه عام والوعي بالحقوق الثقافية بوجه خاص لما لهذا الوعي الأثر الكبير في تنمية المجتمعات.

إن تنمية المرأة العربية لابد وأن ترتبط بعمليات الوعي الثقافية والتي تتطلب بالضرورة التعرف على أنواع الفكر الجديدة في مختلف المجتمعات خصوصاً في ظل انتشار قضايا (الانتشار الثقافي، الثقافة الإلكترونية) وهو أمر لا يمكن تغافله في ظل الحداثة التي يعيشها العالم لذلك فإن الاستثمار الموجه لتنمية وعي المرأة بحقوقها الثقافية إنما ترتد نتائجه على التنمية المستقبلية.

وتبدو لفظة للوهلة الأولى وكأنها لفظة فضفاضة ولكن نستطيع القول إن الثقافة معناها العام هو مجمل القيم والمفاهيم التي تتكون وتتشكل لدى الإنسان نتيجة للخبرات السابقة والخبرات المتوارثة التي تساعده في الحصول على مجموعة من الحقوق الثقافية للمرأة السعودية وقد ظهر الاهتمام بالمرأة وحقوقها في المملكة العربية السعودية حيث عقد العديد من اللقاءات الوطنية التي تنادي بحقوق المرأة وواجباتها وعلاقة الثقافة والتعليم بنشر الوعي

والعمل على وضع خطة وطنية للتوعية بحقوق المرأة وإيجاد وثيقة وطنية تفصل الحقوق والواجبات الشرعية للمرأة ودورها في الأسرة والمجتمع، وبناء وعي ثقافي يفصل بين العادات والتقاليد والأحكام الشرعية.

ولكن الاهتمام وحده لا يكفي فلابد من تنمية وعي المرأة بحقوقها الثقافية الأمر الذي يتطلب معه التعرف على دور نماذج العمل الاجتماعي في تنمية وعي المرأة بحقوقها الثقافية.

أهمية الوعي:

للوعي لدى المرأة بحقوقها أهمية كبيرة في مختلف المجتمعات حيث إن وعي المرأة بحقوقها يساعدها على التفاعل داخل المجتمع وأداء أدوارها بفاعلية ويساعدها على إنجاز كثير من الأعمال التي يقوم بها على أكمل وجه ممكن، فانعدام الوعي لدى المرأة يسبب لها عدم التوازن وعدم وضوح الرؤية لدورها داخل المجتمع فالوعي بالحقوق هو المدخل الرئيسي لنجاح المرأة في المجتمع التي تعيش فيه وعلى وجه الخصوص المرأة في المجتمع السعودي.

«إن وعي المرأة بحقوقها الثقافية وواجباتها ومعرفتها لمكانتها في الإسلام عن طريق الوسائل التي يتم خلالها التعريف بذلك من الأهمية بمكان، فذلك مما يجعلها تقف في مواجهة ما يحاك ضدها من مؤتمرات ومن دعوات للتغريب والتحرير، فتسد الباب أمام هذه الدعوات وتلقم المتشدقين بقضايا المرأة حجراً إن قضايا المرأة ومشاكلها مغيبة عن الساحة»

يعد الوعي ضرورة إنسانية وذلك نظراً لارتباطه بالواقع الإنساني من حيث همومه ومشاكله،

فالوعي الثقافي يساعد على معرفة الأحداث التي تنتج ظروفاً اعتيادية وغير اعتيادية في الداخل فضلاً عن البيئة الدولية ودراستهما وتحليلهما وما يجرى عليها من تغيرات وتأثير تلك التغيرات والتطورات على المجتمع. (مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة؛ ١٤٣٦هـ، صـ١٣).

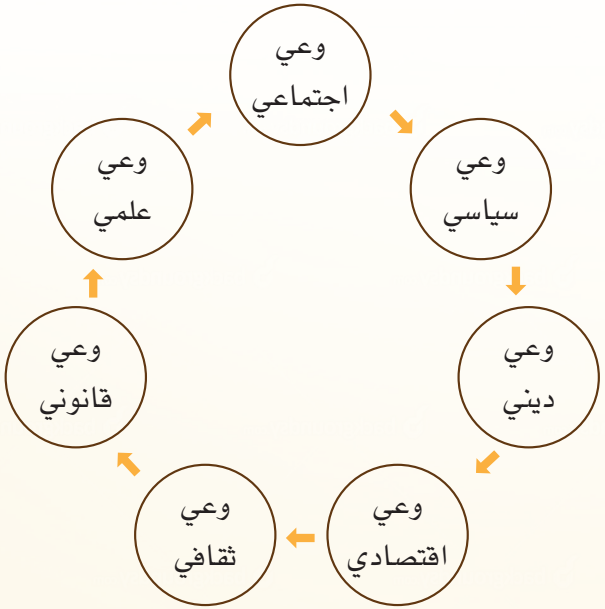

لابد ان يكون لديك :

- **وعي اجتماعي:**

هو وعي عام يشتمل على احاطة أفراد في المجتمع بمجمل القضايا الاجتماعية والسياسية، والاقتصادية وحتى القضايا العلمية التي لها دخل في الحياة بصورة أساسية.

- **وعي سياسي:**

إن الحياة الاجتماعية هي المكان الذي يعيش فيه الأنسان، فهو بحاجة إلى السياسة، فالحكم طبيعة في الإنسان لما فيه من الطبيعية الاجتماعية كما يقول ابن خلدون: «فلابد من وجود نظم سياسية ينتظم بها أمر العمران البشري فالوعي السياسي خبرة عامة نحتاجها من

أجل تنظيم شئون المجتمع، كما يلعب الوعي السياسي دوراً هاماً في أناره الطريق للممارسة السياسية.

- **وعي ديني:**

يمثل الدين جزءاً لا يتجزأ عن السلوك الاجتماعي وينظر إليه على أنه مجموعة من المعتقدات الإلهية والشعائر، والثواب والعقاب التي تؤثر في أشكال ودرجات ومستويات الوعي الفردي والجماعي.

- **وعي اقتصادي:**

يعبر الوعي الاقتصادي عن نفسه في التصورات النظرية واليومية مثل: تنظيم وإدارة وسائل الإنتاج على المستوى، وفاعلية البشر وروابطهم في عملية الإنتاج، والتوزيع، والتبادل، والاستهلاك.

- **وعي ثقافي:**

الثقافة في مجملها هي المعرفة والتعليم والتي بهما يرقى الفرد إلى مستوى اجتماعي أفضل، والوعي الثقافي يعني الوعي بالحياة اليومية بما يشتمل على العادات والتقاليد والأعراف والتدين والأحكام والتفاعل كما تشمل على صور النشاط العام التلقائي المنظم، وهناك أشكال الوعي وهي، الوعي الأخلاقي والوعي القانوني والوعي العلمي.

- **وعي قانوني:**

الوعي القانوني في المجتمع هو جملة الآراء التي تعكس علاقة البشر بالحق القائم، والتصورات التي يملكها البشر حول حقوقهم وواجباتهم، وحول شرعية أو عدم شرعية هذا السلوك، فالقانون هو مجموعة من القواعد التي تنظم سلوك الناس في المجتمع وتعبر عن إرادة الطبقة الحاكمة، وتسنها أو تعدها الدولة بهدف حماية وتدعيم وتطوير العلاقات الاجتماعية على نحو يفيد تنظيم العلاقة بين كل من الحكام والمحكومين، والصفة النوعية للوعي القانوني تبدو في التعبير عن علاقة مع النظم القانونية أو مع التنظيم القانوني للمجتمع.

- **وعي علمي:**

يتمثل الوعي العلمي في محصلة معرفة الناس الطبيعية والمجتمع والفكر فالوعي العلمي له دوراً هاماً يلعبه في حياتنا الراهنة، وله تأثيره في كافة جوانب الحياة الفكرية، وتحوله إلى قوة إنتاجية مباشرة وإلى قوة اقتصادية فالهدف الأساسي للوعي العلمي يكمن في إدراك الواقع واكتشاف القوانين التي تحكمه، ويعكس العلم للعالم ويسجل الظواهر في شكل معان وأحكام وآراء ونظريات. (مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، ١٤٣٦هـ صـ ٢٠).

حقوق الأنسان في المواثيق الدولية:

إذا كانت حقوق الإنسان قد أصبحت عنواناً لتقدم الدول فإن ذلك قد وضع على كاهل الدولة مسئولية كبيرة في التوعية بهذه الحقوق، ونقل ثقافة الحقوق والواجبات إلى المواطن البسيط وذلك لكي يتعرف على حقوقه ويحترم حقوق الآخرين.

وانطلاقاً من ذلك تبرز أهمية الوعي بالحقوق إذ يشكل ذلك أمراً بالغ الأهمية لكل فرد في المجتمع، وتجدر الإشارة هنا إلى أننا لا نعني معرفة الفرد بكل النصوص القانونية مثلاً لأن ذلك مهمة المختصين من المحامين والقضاة ولكن المقصود هو وعي كل فرد بحقوقه للمطالبة بها والدفاع عنها في مواجهة من يعتدي على هذه الحقوق والتي تحتاج منا باستمرار إلى مصادر للمعرفة من أهمها الثقافة وتنمية الوعي. (مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، ١٤٣٦هـ، صـ ٦٥).

حقوقكِ :

شغل حق المرأة كافة العقائد والديانات والفلسفات، وكثيراً ما أثيرت حقوق المرأة في الإسلام، ولقد تغافل كثيرون عن حقوقها في العقائد الأخرى.

فاذا نظرنا إلى مجتمعنا السعودي نظرة فاحصه ومتأملة لاتضح أن المرأة السعودية لها حقوق مكفولة تنعم بها، ليس لأن منظمة حقوق الإنسان أو بقية الهيئات الدولية تنادي بذلك، ولكن لأن هذه الدولة السعودية تحكم بشريعة الله التي أقرت للأفراد كافة حقوقها بشكل محدد، غير أن ما قد يلعب دوراً في قضايا حقوق المرأة السعودية هو مستوى وعيها وإدراكها بحقوقها المشروعة لها، حيث إن تحسين وضع المرأة وحل مشاكلها يرتبط بدرجة كبيرة وأساسية بمستوى وعيها بحقوقها، إذا أن تدنى أو ضعف الوعي الحقوقي بين صفوف النساء ينتج عنه عدم معرفة وإدراك تلك الحقوق الأمر الذي قد يكون سبباً في عدم مطالبتها بها أو ممارستها لها. (مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة ، ١٤٣٦هـ، صـ ٧٧)).

حق الحماية من العنف:

للمرأة الحق في عدم التعرض للتعذيب أو العقوبة القاسية أو للإنسانية أو المهينة في جميع الأوقات، أن تعامل المرأة بكرامة وأن تمنح حماية خاصة من العنف والإساءة فالقانون الدولي يحرم العقوبة البدنية ويجرمها أيضاً كما أن العنف المنزلي والمجتمعي الذي تتعرض له المرأة مناف للقانون الدولي، والدول تتحمل واجباً قانونياً يملي عليها اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على جميع أشكال العنف المبني على أساس الجنس في المجتمع ويقتضي هذا الواجب أموراً عديدة منها قيام الدولة بتوفير الحماية الكافية والفعالة بموجب القانون الجنائي لضحايا العنف الذي يرتكبه الأفراد العاديون.

لأهمية المرأة وحقوقها المجتمعية عقدت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، حيث تنطلق مصادقة المملكة على الاتفاقية من أن مضمونها العام ينسجم مع توجه المملكة في رعايتها لحقوق المرأة، كما أنها دلالة على أن المملكة عازمة على تحمل مسئوليتها للعناية بأوضاع الحقوق الإنسانية للمرأة في الدولة، وقد اعتبر نظام الحكم في المملكة المستمد من القرآن الكريم وسنة الرسول صل الله عليه وسلم مبدأ المساواة وعد التميز من الضرورات الأساسية للمجتمع السعودي، وهذا ما نصت عليه جميع المواد ذات العلاقة في النظام الأساسي للحكم، وذلك لأن أي شبهة للتفريق العنصري لا وجود لها في الدين الإسلامي.

ولله الحمد حظيت المرأة اهتماماً كبيراً بوجه عام وحمايتها من العنف والإيذاء على وجه الخصوص حيث صدر مرسوم ملكي رقم (م/٢٥) وتاريخه (١٥ ذو العقدة ١٤٣٤هـ) ويتضمن المرسوم مجموعة من المواد لكل مادة مجموعة من الأهداف نجملها فيما يلي:

- ضمان توفير الحماية والإيذاء بمختلف أنواعه.
- تقديم المساعدة والمعالجة والعمل على توفير الإيواء والرعاية الاجتماعية.
- نشر التوعية بين أفراد المجتمع حول مفهوم الإيذاء، الآثار المترتبة عليه.
- إيجاد آليات علمية وتطبيقية للتعامل مع الإيذاء.
- توفير المعلومات الإحصائية الموثقة عن حالات الإيذاء للاستفادة منها في وضع آليات العلاج، وفي إجراء البحوث والدراسات العلمية المتخصصة.
- تعزيز برامج التوعية والتثقيف التي تهدف إلى الحد من الإيذاء من خلال وسائل الإعلام والأجهزة الاخرى.
- توعية أفراد المجتمع وخاصة الفئات الأكثر تعرضاً للإيذاء بحقوقهم الشرعية والنظامية. (مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة ، ١٤٣٦هـ، صـ ١١٢).

معوقات تحول دون وعي المرأة بحقوقها:

إن حقوق المرأة ومركزها القانوني وإن كانت مكفولة بموجب الشريعة الإسلامية وأحكام الأنظمة واللوائح أن المرأة ستتمتع بها، فقد يكون هناك انتهاك لحقوقها سواء من قبل الأشخاص طبيعيين أو اعتباريين خاصين أو عامين. وبالتالي فإنه لابد وأن توجد ضمانات وجهات يمكن للمرأة، تلجأ إليها في حالة منعها من التمتع بحقوقها أو انتهاك لهذه الحقوق.

« بشكل عام فإن الأنظمة في المملكة توجب إنصاف المرأة إذا تعرضت لتمييز أو ظلم، وأجهزة الدولة المختلفة ذات العلاقة ملزمة عند ممارستها لاختصاصاتها المخولة لها بتطبيق مبدأ المساواة وعدم التمييز في الحقوق المقررة والتي من ضمنها تلك الحقوق المقررة من النظام الأساسي للحكم، وفي حالة الإخلال بمركز المرأة وحقوقها المكفولة للمرأة حق اللجوء إلى عدد من وسائل وجهات الأنصاف من أهمها» :

الأجهزة القضائية: (المحاكم ، ديوان المظالم ، اللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائي).

ولكن عند لجوء المرأة لتلك الأجهزة القضائية قد تعترضها بعض المعوقات التي تحول

دون تمكينها من اكتساب حقها القانوني، سواء كانت تلك المعوقات ذاتية نابعه من شخصيتها وقدرتها على الأقدام للمطالبة بتلك الحقوق ومدى وعيها بذلك أو تكون معوقات ثقافية نابعة من ثقافة المجتمع نحو تقبله وإدراكه لأهمية مطالبة المرأة لتلك الحقوق وقد تكون معوقات اجتماعية كتأثير أسرتها ومحيطها الاجتماعي للحد من اكتسابها من حقوقها القانونية وقد تكون أيضاً معوقات تنظيمية متعلقة بالأنظمة واللوائح في الأجهزة القضائية والتي تعوق المرأة وتحول دون تمكينها من ممارسة حقها القانوني. (مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، ١٤٣٦هـ،صـ١٥٩).

فهم حقوق المرأة التي أقرتها الشريعة الإسلامية فهمًا صحيحًا شاملاً لجميع جوانب حياة المرأة دون تأثر بالعادات والتقاليد والموروثات المكتسبة من التربية التسلطية للذكر على المرأة، ودون تأويل أو تفسير وتجسير الفجوة في المعاملة بين الذكور والإناث

حقوق المرأة في الأنظمة السعودية:

المرأة تعتبر إنسان وشقيقة للرجل وجزءاً منه لها كامل الحقوق الإنسانية التي للرجل مثل حق الحياة والكرامة والعدل والحرية والكفاية المعيشية، وحقها في الصحة والخدمات العامة، وحقها في التعلم والتعليم والتدريب، والتوظيف والعمل، والزواج والإنجاب والحضانة والتربية، والمشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعلمية والإعلامية والدعوية والتربوية، والأعمال التطوعية، والإنتاج والإبداع في شتى المجالات المشروعة النافعة، وكذلك حقها في الحسبة والدعوة والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر، وحقها في التملك والكسب المشروع والتجارة

بأنواعها المختلفة، وإنشاء الشركات والمؤسسات والجمعيات، والتعاقد والاستقدام والاستثمار وفتح الحسابات البنكية واستخراج السجلات التجارية والتراخيص المهنية، وحقها في التنقل والسفر والإقامة بموافقة ولي أمرها، إلى غير ذلك من حقوقها الشرعية التي تشترك فيها مع الرجل، ولا يستثنى من هذه الحقوق العامة إلا ما كان مخالفاً لطبيعة المرأة وقدراتها، وسبيلاً لإعناتها وإحراجها، أو كان سبباً لفتنتها أو الأفتتان بها، وهذا هو سبب تخصيصها بكثير من الحقوق التي ليست للرجل، وهذه الحقوق التي اختصت بها المرأة، وألزمت بها الأنظمة السعودية المستمدة من الشريعة الإسلامية، تسعى للتخفيف والتيسير على المرأة، ورفع الحرج والعنت عنها، وصيانتها كرامتها، مراعاة لقدراتها وإمكاناتها وأعذارها وحاجاتها. (آل عوض، ٢٠١٤م،صـ٩٠).

حق المرأة في المجلس البلدي ومجلس الشورى:

تشارك المرأة السعودية في النهضة التنموية التي تشهدها المملكة العربية السعودية، والتي يظهر أثرها الإيجابي المباشر على المواطنين من رجال ونساء من خلال السعي الدؤوب لتوفير حياة كريمة للمجتمع السعودي.

وقد تعاملت سياسة قادة المملكة مع المرأة باعتبارها شريكاً مثلها مثل الرجل لها من الحقوق وعليها من الواجبات حسب ما تقره الشريعة الإسلامية السمحاء؛ وينص النظام الأساسي للحُكْم في المملكة العربية السعودية في مادته الثامنة على أن الحكم يقوم على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية.

وقد صدر الكثير من القرارات في المجالات الحياتية كافة، منها ما كان متصلاً بشكل مباشر بدعم دور المرأة في المجتمع، ومنها ما كان ضمن منظومة المؤسسات الحكومية والأهلية بما ينعكس على عمل المرأة بشكل إيجابي، حتى أصبحت المرأة السعودية تشغل مناصب عليا في الوظائف العامة، وأصبحت شريكاً مهمًا في الكثير من الهيئات والمجالس والجمعيات الأهلية: كالغرف التجارية، والأندية الأدبية، وجمعيات الخدمات الاجتماعية، مجلس الشورى والمجلس البلدي.

حيثُ أصبح بمقدور المرأة السعودية أن تكون عضواً في مجلس الشورى في بلادها وأن تترشح أيضاً للانتخابات البلدية ولها حق المشاركة في ترشيح المرشحين، وذلك من العام الثالث من الدورة الخامسة لأعمال مجلس الشورى.

حيثُ دعم خام الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز حفظه الله دخول المرأة في الدورة الثالثة للانتخابات البلدية بالسعودية، كناخبة ومرشحة في العمل البلدي، في خطوة وصفها المراقبون بأنها تحول جذري في مسيرة البلديات السعودية.

حيثُ دخولها يمثل إضافة جديدة في إدارة أعمال المجالس البلدية في المناطق السعودية وإتاحة الفرصة لها لترشيح وانتخاب من ترى فيه القدرة على النهوض بالخدمات البلدية في منطقتها، في الوقت الذي جرى فيه تجهيز ٤٢٤ مركزاً انتخابياً منتشرة في مدن ومحافظات البلاد.

حيثُ دخولها سيساهم في إثراء الموضوعات والمعاملات البلدية التي تمس خدمة المواطنين بشكل مباشر، وتلبي احتياجاتهم من خلال الرقابة والمتابعة للخدمات المقدمة، ووضع الخطط في إيصال الاقتراحات وتنفيذ البرامج اللازمة لتعزيز عمل المجلس البلدي فعلياً ضمن إطار تنظيمي فيه خصوصية المكان، ليتسنى للمرأة خدمة النساء في أماكن مخصصة لهن تؤدي إلى خدمتهن بالشكل المطلوب.

https://www.saudi.gov.sa/wps/portal/SaudiPages/Pages/saudiWomen

التوعية القانونية للمرأة:

أصبحت الثقافة القانونية والحقوقية مطلباً مهماً لكافة أفراد المجتمع في وقتنا الحاضر، وذلك نظراً لتشعب العلاقات بين الناس في المجتمع بمختلف فئاتهم وتطورها السريع وفقاً للمستجدات السريعة التي يمر بها المجتمع في مختلف المجالات وهذا مما أدى إلى ظهور الحاجة الماسة لسن الأنظمة التي تحكم هذه العلاقات، وتطويرها من وقت لآخر لتتكيف مع تطور هذه العلاقات الذي يتم وفقاً للمستجدات الحديثة المتسارعة.

وبما أنكِ محور عنوان هذا الكتيب فعلية يتم التركيز، حيث ظهر غياب الوعي القانوني لدى النساء بالنسبة لحقوقهن وواجباتهن ليس فقط بين الأوساط الغير متعلمة بل أيضاً في قطاع كبير بين المتعلمات، الأمر الذي جعل التوعية بالقانون أمر ملح وهام وضروري، الأمر الذي يثير الدهشة هنا أن قطاع كبير من النساء ليس فقط يجب توعيتهن بحقوقهن القانونية، بل لابد وان تسبق هذه المرحلة مرحلة أخرى هامة وهو توعيتهن بأن لهن حقوقاً وأن هذه

الحقوق هي حقوق شرعية قانونية بل لابد وأن يثبت في أذهانهن أنهن متساويات للرجل وأن لكل منهن دور في الحياة، وظهر أيضاً أن نسبة كبيرة من النساء قد ترسخ في نفوسهن أنهن أقل من الرجال، وهذه الظاهرة الخطيرة ترجع إلى بعض الموروثات والتفسيرات الباطلة والخاطئة والتي نسب بعضها إلى الدين ظلماً وعدواناً والدين منها براء، ذلك أنه شاب عصور التخلف والظلام و الحجر على حرية أعمال العقل في البحث وانتشرت بعض المقولات التي تحط من شأن المرأة وتجعلها في مرتبة أدنى من الرجل ومع توارث هذه المقولات الباطلة جيلاً بعد جيل أن وقر وثبت في ذهن ونفس الكثير من النساء والرجال أن المرأة أقل شأناً من الرجل، بالرغم من أن التفسير الصحيح والمستنير لأحكام الشريعة الإسلامية والذي يحقق المصالح المرسلة للمسلمين جميعاً رجالاً ونساءً يقضي بمساواة بين الرجل والمرأة لأنها نصف المجتمع ولا ينهض أي مجتمع بنصف عدده فقط، الأمر اللافت للنظر في هذه الأيام التي تقدمت فيها الأمم والشعوب تأتي فئة جاهلة بأحكام الدين وقواعده وأصوله- تحاول فرض هذه الموروثات الباطلة قسراً على المجتمع، بل وتطالب بحجب النساء عن ميدان العمل أيضاً، والشيء المحزن حقاً أن بعض النساء قد آمن بمثل هذه المزاعم والموروثات الباطلة، وذل في غيبة التثقيف والتعليم الصحيح والتفسير المستنير لأحكام الشريعة الإسلامية.

وهذا مما أدى إلى ظهور الحاجة الماسة للبدء بتوعية المرأة بأنها إنسان كامل ومساوية للرجل ولها نفس دوره في الحياة ولها حقوق وعليها واجبات.

وتأتي التوعية أهمية التوعية القانونية للمرأة حتى يتسنى لها أن تدرك الآثار القانونية التي تترتب على أعمال أو تصرفات يحظرها القانون أو يعاقب عليها فتعمل على تجنبها، وأن

تدرك أيضاً أيسر السبل التي يجب عليها اتخاذ للوصول إلى حقوقها لدى الغير ولدى الدولة.

ومن ثم فإن الثقافة والمعرفة القانونية والحقوقية أصبحت من أهم المعارف التي يجب أن تتسلح بها المرأة وهي تخوض معركة الحياة خاصة وأن القانون يفترض افتراضاً غير قابل للنقاش هو أن الكافة على علم ودراية بالقانون وأن القاعدة تقر «لا عذر في الجهل بالقانون» ولا يغيب عن الأذهان أن القانون قديم قدم الجماعة خالد بخلودها لا غنى لأية جماعة عن أصول توجهها وتحكمها ولاوجود للقانون بدوره إلا في الجماعة لهذا كان القانون علماً اجتماعياً وهو يسير جنباً إلى جنب مع الجماعة في مراحا التطور المختلفة ويتفاعلان معاً حيث يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به.

ومن الخطوات العلمية القانونية التي تتخذها المرأة الواعية بحقوقها هي اللجوء لوسائل تحمي حقوقها من خلال الجهات المرجعية لشكاواها وتظلماتها لتمكينها من استرداد حقوقها المشروعة وإنصافها إذا تعرضت لتمييز والظلم .

وهناك عدد من وسائل وجهات لإنصاف المرأة من أهمها»

- الأجهزة غير القضائية:

١. مجلس الملك ومجلس ولي العهد.

٢. أمراء المناطق.

٣. هيئة حقوق الأنسان.

٤. الجمعية الوطنية لحقوق الأنسان.

٥. هيئة الرقابة والتحقيق.

٦. لجان الحماية الاجتماعية.

٧. الجهات الأمنية (الشرطة).

- الأجهزة القضائية:

١. المحاكم.

٢. ديوان المظالم.

٣. اللجان الإدارية ذات الاختصاص.

(آل عوض، ٢٠١٤م،صـ٩٠).

الخاتمة:

إن وعي المرأة بذاتها وبحقوقها، وبقدرها وبقدرتها، إنما يتحدد بما يمثله الخطاب الثقافي المتضمن في ذلك المخزون الاجتماعي المتوارث، وبما يطرحه من إعلاء لقيمة المرأة، أو هبوط بتلك القيمة. (مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة؛ ١٤٣٦هـ، صـ١٥٤).

المصادر والمراجع:

- مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، وعي المرأة السعودية بحقوقها الثقافية، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، ١٤٣٠هـ - ١٤٣٦هـ.
- سلطانة محمد أحمد، برنامج للتدخل المهني في طريقة العمل مع الجماعات لتنمية وعي المرأة بحقوق المواطنة، ٢٠٠٩.
- منال الذياب، الحركة النسوية والوعي بحقوق المرأة في المملكة العربية السعودية، ٢٠١٣.
- البندري سعود السهلي، مراجعة المرأة السعودية للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمملكة العربية السعودي، ٢٠١٤هـ.
- نجلاء صالح آل عوض، معوقات تمكين المرأة من حقوقها القانونية في المملكة العربية السعودية، ٢٠١٤هـ.
- موقع ويب،

https//:www.saudi.gov.sa/wps/portal/SaudiPages/Pages/saudiWomen

مركز الأبحاث الواعدة في

البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة

جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن

src@pnu.edu.sa